



PROVISIONAL
A/34/PV.69
19 November 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

— تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى : تقرير الأمين العام [٧٣] :

(أ) تقرير اللجنة الثالثة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

— استعراض وتنسيق برامج حقوق الانسان في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع البرامج الدولية الأخرى في ميدان حقوق الانسان : تقرير اللجنة الثالثة [٨٥]

— القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى : تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى [٨٦]

المحتويات / ..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

(أ -)

— سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا [٢٨] (تابع) :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع قرارات .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٠٠البنود ٧٣ ، ٨٥ ، ٨٦ من جدول الأعمالتنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري(أ) تقرير اللجنة الثالثة (A/34/618)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/685)استعراض وتنسيق برامج حقوق الانسان في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع البرامج الدولية الأخرى في ميدان حقوق الانسان : تقرير اللجنة الثالثة (A/34/646)القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري : تقرير اللجنة الثالثة (A/34/597)السيد كوساروف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (مقرر اللجنة الثالثة) قدمتقارير هذه اللجنة (A/34/597 و A/34/618 و A/34/646) ثم تحدث كما يلي :السيد كوساروف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (مقرر اللجنة الثالثة)

(الكلمة بالروسية) : أشرف بصفتي مقررا للجنة الثالثة أن أقدم ثلاثة تقارير حول الدراسة التي قامت بها اللجنة الثالثة للبنود ٧٣ ، ٨٥ ، ٨٦ من جدول أعمال الجمعية العامة .

ان التقرير الوارد في الوثيقة A/34/618 يتعلق بالبند ٧٣ من جدول الأعمال والمعنون

” تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ” يتضمن في فقرته الثامنة عشر مشروع قرار به ملحق برنامج العمل من أجل تنفيذ النصف الثاني من العقد لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . ومشروع هذا القرار قد اعتمده اللجنة بعد تصويت مسجل .

وفيما يتعلق بالبند ٨٥ من جدول الأعمال المعنون ” استعراض وتنسيق برامج حقوق

الانسان في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع البرامج الدولية الأخرى في ميدان حقوق الانسان ” . فان اللجنة الثالثة في الفقرة الثامنة من تقريرها في الوثيقة (A/34/646) توصي

الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي وافقت عليه اللجنة الثالثة دون تصويت .

أما فيما يتعلق بالبند ٨٦ من جدول الأعمال والمعنون " القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى " فان اللجنة الثالثة توصي الجمعية العامة باعتماد ثلاثة مشروعات قرارات وردت في الفقرة السابعة عشر من تقرير اللجنة الثالثة الوارد في الوثيقة (A/34/597) . ان أول مشروعات القرارات هذه حول " حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى " قد أقرته اللجنة دون تصويت . أما مشروع القرار الثاني الخاص " بحالة الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها " فقد اعتمده اللجنة الثالثة بعد التصويت . وأخيراً مشروع القرار الثالث حول تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى وقد اعتمد في اللجنة الثالثة دون تصويت . وفيما يتعلق بمشروع القرار الثالث الذى تحدثت عنه تـوّا ، فانني أود أن أستري انتباه الجمعية العامة السى حقيقة وهي أن الفراغات الموجودة في مشروع هذا القرار سوف تملأ بالأرقام التي ستعطى للقرارات التي ستعتمدها الجمعية العامة والخاصة بالبندين ٨٦ ، ٧٣ من جدول الأعمال .

عملاً بنس المادة ٦٦ من النظام الداخلى تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثالثة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات التـسى

تتضمنها تقارير اللجنة الثالثة الى الجمعية قد وردت في المحاضر المخصصة للجنة .

وأود أن أنكر الأعضاء بالمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها الرابعة فـي ٢١

أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ ، وهو :

" عندما تتم دراسة مشروع القرار في لجنة رئيسية أو في الجلسة العامة ، فانه يتعين

على الوفد تعديل تصويته مرة واحدة اما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، الا اذا اختلف

تصويت الوفد في اللجنة عنه في الجلسة العامة " . (A/34/250,para. 5(b))

والآن سنتناول أولاً تقرير اللجنة الثالثة حول البند ٧٣ من جدول الأعمال المعنون

" تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى " والتقرير وارد في الوثيقة A/34/618 . وسنتخذ

الآن قراراً حول مشروع القرار الذى أوسمت به اللجنة الثالثة في الفقرة ١٨ من تقريرها . ان تقرير

اللجنة الخامسة حول الآثار الادارية والمالية الخاصة بمشروع القرار ورد في الوثيقة A/34/685 .

ولقد طلب اجراء تصويت مسجل

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، الأرجنتين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اثيوبيا ، فيجي ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، اندونيسيا ، ايران ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

المتنعون : بورما ، غابون ، غواتيمالا ، مالي ، بابوا غينيا الجديدة ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ١٧ صوتا وامتناع ٦ عن التصويت (القرار ٣٤ / ٢٤) *

* وبعد ذلك أبلغت الأمانة وفود أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بوتسوانا ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومنيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، هندوراس ، الهند ، العراق ، ساحل العاج ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبيريا ، مالي ، موريشيوس ، منغوليا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بيرو ، رومانيا ، رواندا ، سنغافورة ، الصومال ، تونس ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، اليمن وزامبيا ، أنها كانت تنوى التصويت مؤيدة . ثم أبلغ الأمانة وفد النرويج أنه كان ينوى التصويت ضد مشروع القرار ، كما أبلغ الأمانة وفد اليابان أنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لا ولئك الممثلين الذين يرغبون

في تحليل تصويتهم .

السيد بلوم (اسرايل) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفد بلادى

حول مشروع القرار ومرفقه الوارد في تقرير اللجنة الثالثة ، الوثيقة A/34/618 فيما يتعلق بالبند ٧٣ من جدول الأعمال .

انه من المعروف للجميع ان الاشارة المعادية لاسرائيل والصهيونية في القرارات السابقة

حول تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى قد حولت هذه القضية الى قضية نعترض عليها بقوة وقد أدت الى انقسام خاير بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ولأسف فان الطريقة الخبيثة التي أدخل بها اسم اسرائيل مرة أخرى في مناقشة العام

العالي بشأن برنامج الأعمال التي يجب ان تتخذ اثناء النصف الثاني من العقد لا تختلف عما حدث

في السنوات القليلة الماضية . وان برنامج الأنشطة الوارد في مرفق القرار يشير مرتين الى الشرق

الأوسط في المادتين ٨ ، ٢٣ ، وهاتان المادتان والأعمال التي طالبانها مؤسسة على ادعاءات

باطلة وتمثل مخالطات عميقة . وهي نتيجة محاولة أخرى لاعادة ادخال المساواة بين الصهيونية

والعنصرية من الباب الخلفي وهذا هو الذى رفضه تماما واستنكره العالم المتعضر . وان أى ادعاءات

بان الادارة الاسرائيلية في يهودا وسامرية تعتبر من مظاهر التمييز العنصرى هي مخالطات وافترقات .

ان اسرائيل قد أيدت تماما برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى الذى أقر في

قرار الجمعية العامة ٣٠٥٧ (د-٢٨) في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ولقد شاركنا بشذى

في هذه الانشطة بصفتنا شعبا يعارض ويمتعض من العنصرية والتمييز العنصرى ان كان ضعيتهم

لعدة قرون وما زال يتعرضون للانسلهاد في بعض اجزاء العالم .

ومع ذلك ، فان ادعاءنا من العرب لهم افكار أخرى وقد استغلوا فرصة مكافحة العنصرية من

أجل محاولة ادخال المساواة بين العنصرية والصهيونية . ان وعدة القصد والعمل بين أعضاء الأمم

المتعددة قد تعطلت ولم يُعد انشاؤها حتى الآن . ان ادعاءنا العرب ومن يساندهم يواصلون

مسيرتهم في اعتقار ضعايا العنصرية في الماضي والحاضر ، والقرارات التي كان ينبغي اصدارها

بالاجماع كانت محل جدل عميق ، وبالتالي فان برنامج الانشطة لا يمكن أن يقبل وينفذ بصورة عالمية .

بهذه النغمة من الأسى والغضب اضطر وفد بلادى الى التصويت ضد مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الثالثة .

السيد عبد الحليم (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : اننا ان نؤيد مشروع القرار الذى صوتنا لصالحه ، يود وفد بلادى أن يشير الى أنه فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المناق ، فاننا نعترف فقط بعركات التحرر الوطني المعترف بها من قبل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

السيدة موريسون (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : نود أن تسجل المعارض انه أثناء التصويت في اللجنة الثالثة ، فقد أبدى وفد بلادى بعض التحفظات على بعض فقرات مشروع القرار

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو الآن ممثل الاردن الذي طلب ان يمارس حقه

في الرد .

السيد عبيدات (الاردن) : ان مندوب اسرائيل كعادته دائما ، مفرم بتفجير

الحقائق ، وبصور نفسه وحكومته بأنها الحمل الوديع ، وتمارس كل وداعة في حكمها التعسفي فـي الضفة الغربية وغزة ونابلس والخليل .

ان مواطنينا سيادة الرئيس ، يمانون من التمييز العنصرى الذى تمارسه الصهيونية ضد هم .

وأود ان اذكركم وأذكر الجمعية العامة ، بأحدث عمل ارتكبته اسرائيل بالأمس ، وهو اعتقال رئيس بلدية نابلس ، واتخاذ قرار بطرده . ماذا يعني طرد المواطنين من وطنهم ؟ وماذا يعني طرد المواطنين من بلدهم الا التمييز العنصرى ، اكتفي بهذا الرد من أجل التسجيل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ٧٣ من

جدول الأعمال ، والآن تنتقل الجمعية العامة الى بحث تقرير اللجنة الثالثة (A/34/646) حول البند ٨٥ من جدول الأعمال بعنوان " استعراض وتنسيق برامج حقوق الانسان في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع البرامج الدولية الأخرى في ميدان حقوق الانسان " .

والآن سنتخذ قرارنا حول مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة الثامنة من

تقريرها في الوثيقة A/34/646 . لقد وافقت اللجنة الثالثة على مشروع هذا القرار بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تريد ان تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٤ / ٢٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن نكون قد انتهينا من بحث البند ٨٥ من جدول

الأعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثالثة (A/34/597) حول البند ٨٦ بعنوان : " القضاء على

جميع أشكال التمييز العنصرى " .

والآن سوف نتخذ قرارنا حول مشروعات القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثالثة فـي

الفقرة ١٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/34/597 . مشروع القرار - ١ - بعنوان " حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى " .

ان اللجنة الثالثة قد اعتمدت مشروع القرار - ١ - دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٤ / ٤٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار - ٢ - يتعلق بحالة الاتفاقية الدولية
 لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، لقد طلب تصويت منفصل على الفقرتين الثالثة والرابعة
 من الديباجة . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا - الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اسرائيل ، لكسمبرغ ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

المتنعون : كولومبيا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ،
 إيطاليا ، اليابان ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، بابوا غينيا الجديدة ،
 البرتغال ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمدت الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار " الثاني " بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ١٠ أصوات

وامتناع ١٨ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف نشرع في التصويت على الفقرة الرابعة

من الديباجة . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، البحرىــــن ،
 بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،
 بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،
 جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
 الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ،
 اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورىــــة
 الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
 هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ،
 جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
 الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيــــق ،
 نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، الملــــكــــة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومــــال ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ،

تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا -
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات
 العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .
المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية
 المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا -
 العظمى وايرلندا الشمالية .

المتنصرون : جزر البهاما ، فيجي ، اليونان ، غواتيمالا ، هندوراس ، المكسيك ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، ساموا ، اسبانيا ، توغو .

اعتمدت الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار " الثاني " بأغلبية ١٠٩ صوتا مقابل ١٨ صوتا

وامتناع ١٢ عن التصويت * .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أطرح للتصويت مشروع القرار الثاني ككل . وقد

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ،
 البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ،
 بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس
 الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
 الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
 اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

* ثم بعد ذلك أبلغ الأمانة وفدا الجمهورية الدومينيكية ، وساحل العاج أنهم -

كانا ينويان الامتناع عن التصويت .

السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ،
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،
 الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
 السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا
 العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،
 فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا
 غينيا الجديدة ، البرتغال ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
 اوروغواي .

اعتمد مشروع القرار " الثاني " ككل بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٦ عن التصويت .

(قرار ٢٧ / ٣٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الثالث يتناول " تقرير اللجنة الثالثة بشأن القضاء على التمييز العنصرى " . ولقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٦ من المنطوق ، فاذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك ، سيتم التصويت أولا على الفقرة ٦ من المنطوق . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية

المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بورما ، كندا ، الدانمرك ، فيجي ، فرنسا ،
جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،
اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوى ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النرويج ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، ساموا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمدت الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار الثالث بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل لاشيء ، وامتناع

٢٥ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد وافقت اللجنة الثالثة على مشروع القرار الثالث

ككل دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو .

اعتمد مشروع القرار الثالث ككل (قرار ٣٤ / ٢٨) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآآن أعطي الكلمة لأولئك المندوبين الذين يرغبون

في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد بالما (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : تطبيقا للموقف التقليدي لبيرو في

منح تأييدها للجهود الرامية الى القضاء على العنصرية والتمييز العنصرى ، ولا سيما الفصل العنصرى ،
فان وفد بلادى قد صوت لصالح مشروع القرار الثانى الوارد فى الوثيقة A/34/597 . ومع ذلك ،
نود أن نسجل أننا لا نزال نبقى على التحفظات التى أبدأها وفدنا فى جنيف فيما يتعلق ببعض
فقرات الاعلان الذى أقره المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى ، الذى عقد فى تلك
المدينة .

الآنسة بوا (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : يود وفد بلادي أن يطلب من الأمانة - مستقبلا - أن تكون أكثر بطلاً عند ما تشرع في اعتماد مشروعات القرارات ، ولا سيما عنـد الحديث عن التصويت على فقرات منفصلة من مشروعات القرارات . والواقع ، انني أشرت الى مـثـل الأمانة لكي أوضح له ان آلة التصويت لم تكن تعمل بالنسبة لساحل العاج .

والآن ، بالنسبة للفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/34/597 فقد ظهر على لوحة التصويت ان ساحل العاج قد صوت لصالح تلك الفقرة في حين - كما يعلم الجميع تمام العلم أن وفد بلادي قد امتنع عن التصويت . وعلى أية حال ، فقد كانت لديه تحفظات ، نظرا لأن هذا الأمر يتعلق باعتماد اعلان برنامج عمل مؤتمر جنيف . ان وفد بلادي يود أن يعتبر ممتنحا عن التصويت بالنسبة للفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار الثاني ، رغم اتفاق الرأي الذي تم التوصل اليه بشأن مشروع هذا القرار ككل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : واضح ان هذا عيب فني في الآلة المعنيـة ، وسيثبت موقف ساحل العاج من التصويت كمتنعة عن التصويت بالنسبة الى الفقرة الرابعة المشار اليها .

السيدة دي روزنهاوز (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد غواتيمالا قد صوت لصالح مشروع القرار الخاص بالوضع المتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على الفصل العنصرى . ونود أن تسجل المحاضر اعتراضنا على فقرات معينة منه وخاصة تلك التي تشير الى مؤتمر جنيف .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف يثبت موقف مندوبه غواتيمالا في محضر الجلسة . بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ٨٦ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التي تتبناها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/34/22 and Add.1)
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/34/36)
- (ج) تقرير الأمين العام (A/34/661 and Corr.1, A/34/674)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/675)
- (هـ) مشاريع قرارات (A/34/L.21 to A/34/L.37 , A/34/L.39)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يذكر السادة الأعضاء أن المناقشة بشأن هذا الموضوع قد انتهت في الجلسة العامة الستين بتاريخ ٩ تشرين الثاني /نوفمبر . وبعد ظهر اليوم ستتبع الجمعية الفرصة للذين اشتركوا في تبني مشروعات القرارات الجديدة لتقدّمها . أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك لتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.22 .

السيد أولركسن (الدانمرك) (الكلمة بالانكليزية) : ان الأمم المتحدة عليها التزام واضح طبقاً لمبادئ الميثاق للعمل من أجل ازالة التامة لسياسة الفصل العنصرى . والى أن يتحقق هذا الهدف ، فان المجتمع الدولي - مع ذلك - مضطر لتخفيف الآلام التي تسببها سياسة الفصل العنصرى فير الانسانية ولمعونة ضحاياه .

هذا هو الهدف الأساسى لصندوق الأمم المتحدة الاستعماني لجنوب افريقيا الذى أقامته

الجمعية العامة في ١٩٦٥ . وكما ورد في تقرير الأمين العام ، الوثيقة A/34/661 ، فان هـذا الصندوق يقدم منحا للمنظمات التطوعية ولحكومات البلدان التي تتلقى اللاجئين من جنوب افريقيا ولأجهزة الملازمة الأخرى للأفراض التالية : أولا ، المعونة القانونية لأشخاص يضطهدون في اطار التشريعات التمييزية القمعية لجنوب افريقيا ؛ ثانيا ، اغاثة مثل هؤلاء الأفراد وأسرههم ؛ ثالثا ، تعليم هؤلاء الأشخاص وأسرههم ؛ رابعا ، اغاثة اللاجئين من جنوب افريقيا ؛ وخامسا ، الاغاثة والمعونة للأفراد الذين يضطهدون في اطار التشريعات القمعية التمييزية في ناميبيا وجنوب افريقيا ولأسرههم .

وبالنظر الى القمع المستمر المنتظم لسلطات جنوب افريقيا لمن يعارض الفصل العنصرى ، فان المعونة التي يقدمها الصندوق الاستئماني تتزايد الحاجة اليها . ولحسن الحظ ، فان تزايد المساهمات في الصندوق الاستئماني في السنوات الماضية توضح ان هناك تضامنا دوليا متزايدا مسع ضحايا الفصل العنصرى . ان لجنة أمناء الصندوق ، مع ذلك ، تركز في تقريرها على أن مساهمة أكبر ما زالت مطلوبة من أجل الاستجابة الى المتطلبات المتزايدة .

وفي ضوء هذه الخلفية ، أشرف بتقديم مشروع القرار A/34/L.22 باسم المتبنين له . ان العدد الكبير لمتبني مشروع هذا القرار ، هو شهادة أخرى على الاهتمام الدولي بمأساة ضحايا الفصل العنصرى والحاجة الى معونة متزايدة .

ان مشروع القرار يتضمن نداء للمساهمات السخية للصندوق الاستئماني وللوكالات المعنية التطوعية . ان مقدمي مشروع القرار يشقون في ان هذا النداء سوف يجد ردا ايجابيا . وعلاوة على ذلك ، فاننا نعتقد ان الجمعية العامة سوف تعلن مرة أخرى تضامنها مع ضحايا الفصل العنصرى وتوافق على مشروع هذا القرار بالاجماع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل تونس لتقديم مشروع القرارين

الواردين في الوثيقتين (A/34/L.30 and A/34/L.32)

السيد المستيري (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : انه يشرف وفد تونس ان يقدم

مشروع القرارين التاليين بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا الى الجمعية العامة ، نيابة عن مقدميهما .

ان مشروع القرار الأول وارد في الوثيقة A/34/L.30 ويتعلق بنشر المعلومات الخاصة بالفصل العنصرى . ان هذا المشروع يطلب أساسا اعطاء أولوية للمعلومات بشأن الفصل العنصرى والاستمرار في انتاج البرامج الاناعية حول هذا الموضوع على أساس منتظم .

ونحن نعرف انه حتى الآن فان هذه البرامج كانت تتم بصورة مؤقتة وتجدد سنة بعد الأخرى . ونعتقد انه قد آن الأوان بالنظر الى نجاح هذه البرامج ان يتم انتاجها على اساس مستمر ومنتظم .

ان المشروع يتضمن نداء الى جميع الدول حتى تقدم تسهيلات لحركات التحرر الوطني بحيث تسمح لها ببث برامج موجهة الى جنوب افريقيا عن طريق الاناعة .

ان مشروع القرار A/34/L.30 يدعو جميع الحكومات ووسائل الاعلام الى أن تواجه دعاية حكومة جنوب افريقيا ، ان انه من الأهمية بمكان أن تتمكن الشعوب الافريقية وبصفة خاصة الشعوب في جنوب افريقيا من أن تكون على علم بالجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لصالح مناهضة الفصل العنصرى ، وهذا لا يمكن الا ان يسهم في تشجيع تصميمها على التحرر وابتعادها عن الحلول اليائسة ، كما انه يسمح أيضا للأقليات التي تمارس السلطة ان تعرف رأى العالم في سياسة الفصل العنصرى وممارستها .

وأخيرا ، فان المشروع يطلب من الحكومات والمنظمات ان تذيب اعلانات حركات التحرر طبقا للفقرة ٢٩٦ من تقرير اللجنة الخاصة وهذه الفقرة واضحة في مشروع القرار تماما .

ان مشروع القرار الثاني الذى أقدمه الآن الى الجمعية العامة وارد في الوثيقة A/34/L.32 ويتعلق بدور وسائل الاعلام الجماهيرية في العمل الدولي امناهضة الفصل العنصرى .

وتعترف الجمعية العامة ، في هذا المشروع ، بالدور الحيوى لوسائل الاعلام الجماهيرية لتعريف الرأى العام العالمي بشور الفصل العنصرى . اننا نعلم ان الرأى العام ، وبصفة خاصة في جزء معين من العالم ، يعلم قليلا أو لا يعلم شيئا على الاطلاق عن حقيقة وأبعاد مشكلة الفصل العنصرى .

وعلى ذلك تقرأ الفقرة العاملة "١" من مشروع القرار كما يلي :

" ترجو من جميع الدول وكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تتخذ كفاءة التدابير الضرورية لاستخدام وسائط الاعلام كافة بصورة فعالة بحيث يتم تعبئة الرأي العام العالمي بهدف ازالة النظام البشع القائم في جنوب افريقيا ."

ونحن نأمل أن تستجيب وسائط الاتصال الجماهيري الى هذا النداء حتى يتم بث معلومات موضوعية حقيقية حول الأوضاع القائمة في جنوب افريقيا .

وفي رأينا فان أجهزة الاعلام هذه يجب عليها ، كما يطلب المشروع ،

" تأكيد تضامنها مع زملائنا في جنوب افريقيا الذين يضطهدهم النظام العنصري وغير الانساني لجنوب افريقيا ."

وختاما نود أن نعرب عن أملنا في أن يحظى مشروعا القرارين ، اللذين قدمناهما باسم عدد من الدول الافريقية والصديقة ، باجماع الأصوات في هذه الجمعية ، ان أن الاجماع كان دائما هو الحال بالنسبة لهذه المشكلة الخطيرة للفصل العنصري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة لممثل الفلبين لتقديم مشروع القرار

• A/34/L.31

السيد يانغو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : يشرف وفد الفلبين ، نيابة عن مقدمي مشروع القرار الآخرين ، ان يقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/34/L.31 الخاص بالنساء والأطفال في ظل الفصل العنصري .

ان مشروع هذا القرار يتفق مع التطورات التي حدثت في العام المنصرم والمتعلقة بالحملمة العالمية القائمة ضد السياسة اللانسانية للفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا . وهذه التطورات كانت نتيجة لندوات واجتماعات وغيرها ترتبط باعلان الأمم المتحدة حول حقوق الطفل ، وكذلك بالأنشطة التي تمت في الأمم المتحدة التي تحاول أن تسترعى الانتباه الى مأساة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري .

وفي رأينا فان اهتماما أكبر يجب أن يولي للنساء والأطفال من ضحايا الفصل العنصري بينما يستمر كفاح المجتمع الدولي ضد هذه الجريمة اللانسانية . ان النساء والأطفال هم أكثر أعضاء

المجتمع ضعفا في مواجهة نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . والواقع أن قرارا كالمتمنن في مشروع القرار A/34/L.36 يجيء في حينه كما أنه يجيء متلائما مع هذه الدورة للجمعية العامة بالنظر الى الأعياد التي تحتفل بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الطفل والاهتمام الذي وجه للعقد الدولي للمرأة .

وكما ندرك جميعا فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تولي اهتماما خاصا لمأساة ومعاناة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصرى . ومشروع القرار الذى أقوم بتقديمه . "يرجو من الحكومات . . . أن تتخذ كل ما يقتضيه الحال من اجراءات تنفيذية للنائج والتوصيات التي توصلت اليها الحلقة الدراسية الدولية عن الأطفال في ظل الفصل العنصرى " .

كما أن مشروع القرار

"يناشد جميع الحكومات والمنظمات أن تتبرع بسخاء من أجل توفير المساعدة لسداد الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الذين يتعرضون للاضطهاد بفعل الفصل العنصرى بما في ذلك اللاجئين منهم ؛ وأخيرا فان مشروع القرار يطالب الحكومات والمنظمات الحكومية

"بتعزيز التضامن مع النساء والأطفال المعرضين للفصل العنصرى عن طريق المؤتمرات والحلقات الدراسية والأنشطة الأخرى " .

ان الأهداف النبيلة لمشروع القرار واضحة ودقيقة ، ويعتقد وفدى أنه في ضوء المظاهر الانسانية المتضمنة في مشروع القرار فانه لا يجب أن يكون هناك أى جدال بشأنه . وبهذه الروح فانني ، باسم جميع المتبنين لمشروع القرار ، أوصي الجمعية العامة بالموافقة الاجماعية عليه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية

الذى سيقدم مشروع القرار A/34/L.36 .

السيد على السننى المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : يطيب لي باسم متبني

مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.36) أن أقدم هذا المشروع حول سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها كيان جنوب افريقيا ، والوارد تحت عنوان "اعلان بشأن جنوب افريقيا " .

ان سياسة الفصل العنصرى التي تنتهج من قبل كيان جنوب افريقيا العنصرى ، هي جريمة ضد الجنس البشرى وكرامة الانسان . ان هذه السياسة العنصرية تهدف الى استيلاء واستحواذ قلّة من المغامرين الذين استوطنوا جنوب افريقيا ، دون وجه حق ، ودون مبالاة بالرأى العام العالمى وقرارات الأمم المتحدة ، على خيرات اقليم جنوب افريقيا وحرمان الشعب الافريقى ، صاحب الحق ، من هذه الخيرات ومن العيش في بلاده في حرية وسلام .

ولكى يحافظ كيان جنوب افريقيا العنصرى على التحكم في سكان الاقليم ، والاستمرار فى استغلال ثرواته ، واذلال سكانه ، انتهج هذا الكيان سياسة الفصل العنصرى التي أدانتها جميع القرارات والمواثيق الدولية ، لما لهذه السياسة من امتهان لكرامة الانسان ، واذلال للجنس البشرى . وقد اعتبرت الجمعية العامة سياسة الفصل العنصرى جريمة ضد ضمير الجنس البشرى وكرامته ، وقد أدانت الجمعية العامة ، مرارا وتكرارا ، هذه السياسة ، وطالبت بمحاربتها والقضاء عليها .

ان كيان جنوب افريقيا ، بانتهاجه لسياسة الفصل العنصرى وما يشرعه من قوانين تعسفية ، وما يقوم به من قمع وتهديد وارهاب ضد شعب جنوب افريقيا ، قد حرم هذا الشعب من تأمين حقوقه غير القابلة للتصرف .

كما أن استمرار هذا الكيان في تجاهل قرارات الأمم المتحدة ، سواء كانت صادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، واستمرار تحديه لهذه القرارات أدى الى زيادة توتر الوضع في المنطقة ، الى درجة أصبحت تهدد الامن والسلم ليس في الجنوب الافريقى والقارة الافريقية فقط بل تهدد الامن والسلم الدوليين . ان تعنت كيان جنوب افريقيا بتجاهله لقرارات أجهزة الأمم المتحدة ، شكّل عائقا يمنع الوصول الى ايجاد حل عادل وسلمي ودائم للقضايا الافريقية في الجنوب الافريقى .

ان سياسة الفرقة التي ينتهجها كيان جنوب افريقيا العنصرى بين أبناء الشعب الافريقى في جنوب افريقيا وحرمانهم من ممتلكاتهم عن طريق اقامة البانتوستانات ، بقصد تمزيق جنوب افريقيا الى دويلات مزعومة بهدف ادامة الفصل العنصرى وحرمان السكان الافريقيين من المواطنة ، هي سياسة أدانتها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

كما أن الجمعية العامة أدانت تعزيز القوة العسكرية لجنوب افريقيا ، والأعمال العدوانية المتكررة ضد الدول المجاورة .

ان الجمعية قد أعربت عن ادراكها لما يمثله الكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ، بهدف تحقيق الحرية والمساواة التي حرم منها هذا الشعب مدة طويلة ، لذلك فان الجمعية العامة تعلن أنه ينبغي تمكين شعب جنوب افريقيا ، دون النظر الى العرق أو اللون أو العقيدة ، من ممارسة حقه من تقرير المصير ، واقامة مجتمع ، يقوم على أساس الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، خال من أى فصل عنصري ، وأن الوصول الى تحقيق هذا المجتمع سيساهم في توطيد دعائم السلم والأمن ، السلم العادل ، وليس المفروض ، السلم الذي يوفر الاطمئنان والعدل للجميع .

ان الجمعية العامة الناطقة باسم المجتمع البشرى ، تعلن بموجب هذا المشروع بأن جميع الدول تعترف بشرعية كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصرى ، وان لهذا الشعب الحق في اختيار وسيلة كفاحه التي تكفل حقوقه في ظل المساواة والعدالة ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة .

وان هذه الدول ، ان تعترف بهذا الحق ، لشعب جنوب افريقيا ، تتعهد رسميا ، بالامتناع عن التعاون مع نظام جنوب افريقيا ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وانها - أى هذه الدول - في سبيل ذلك ، تتخذ اجراءات حازمة لمنع تجنيد ، أو تمويل ، أو تدريب أو مرور المرتزقة ، الذين يدعمون النظام القائم على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا أو البانتوستانات التي يقيمها ذلك النظام .

وان هذه الدول تتخذ تدابير مناسبة لتبسيط الدعايات المؤيدة للفصل العنصرى والرد عليها .

ونظرا لقيام كيان جنوب افريقيا العنصرى باجراء تجربة نووية ، حيث اتضح تطور قدرته في هذا المجال ، فان الفقرة السادسة من المنطوق في هذا المشروع نصت على أن تحترم جميع الدول رغبة الدول الافريقية في جعل افريقيا منطقة لا نووية ، وتمتنع عن التعاون بأى شكل من الأشكال مع نظام جنوب افريقيا في مخططاته لكي يصبح دولة نووية .

وجاء في الفقرة السابعة والأخيرة من هذا المشروع بأن جميع الدول ، تعرب عن تضامنها مع شعب جنوب افريقيا ، الذى يعاني من التعسف والتحكم من قبل النظام العنصرى لجنوب افريقيا ،

وتعرب عن تضامنها مع الدول الافريقية المستقلة التي تتعرض للتهديد والأعمال العدوانية المتتالية من قبل هذا النظام العنصرى .

ان هذا المشروع واضح ولا يحتاج الى أى توضيح ، ويتلخص في أن هناك نظاما عنصريا تهدى ولا زال يتهدى المجتمع البشرى بفرض سياسة الفصل العنصرى بشتى وسائل الارهاب والتهديد ، على الشعب في جنوب افريقيا ، ضاربا عرض الحائط بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وميثاق الأمم المتحدة . وان الشعب في جنوب افريقيا ، قد وقع بين اختيارين أحدهما صعب ، اما الرضوخ للأمر الواقع ، وانتظار يقظة الضمير لدى الأقلية العنصرية ، أو الوقوف ضد هذه السياسة العنصرية ، ومحاربتها بكل السبل والقضاء عليها ، وقد اختار الشعب في جنوب افريقيا هذا الخيار الأخير ، نظرا لانعدام الضمير الانساني لكيان جنوب افريقيا العنصرى ، وعلى الجمعية العامة تأييد شعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع حر خال من أى تعصب أو تمييز .

ان وفدى ، باسم متبني مشروع القرار ، يناشد الجمعية العامة الموافقة على هذا المشروع بالاجماع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل نيجيريا ليقدم مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/34/L.21، A/34/L.24، A/34/L.25، وA/34/L.34 .

السيد بلانكسن (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان المناقشة بشأن سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، والواردة تحت البند ٢٨ من جدول الأعمال ، قد جرت هذا العام على أساس قيام جنوب افريقيا بتفجير قبلة نووية ، والعدوان العسكرى من جانبها ضد دول المواجهة ، والتدخل الصارخ منها في المحادثات الدستورية الجارية بشأن استقلال زيمبابوى ، وكذلك ممارسة النفوذ والرشوة والتزييف في عدد من البلدان فيما يسمى بفضيحة مولدريجيت ، وتهدى نظام الفصل العنصرى للمجتمع الدولي كما ظهر في تباطؤه في منح الاستقلال لنايبيا .

وربما نجد ، أكثر من أى وقت مضى أن ادانة سياسات حكومة جنوب افريقيا ، التي ترددت أصداؤها في هذه القاعة ، توضح استمرار عزم المجتمع الدولي على اتخاذ اجراء حاسم لتخليص كوكبنا من بلاء الفصل العنصرى الذى وصفته الأمم المتحدة بأنه جريمة ضد الانسانية .

ووفقا لنواح متعددة للمشكلة ، فان عددا من مشروعات القرارات سوف يتم تقديمه اليوم .
 ونيابة عن المشتركين في تبني هذه المشروعات ، يشرف نيجيريا تقديم مشروعات القرارات الواردة على
 التوالي في الوثائق التالية . ان مشروع القرار A/34/L.21 قد اشترك في تبنيه حتى الآن ٣٣ بلدا ،
 ومشروع القرار A/34/L.24 اشترك في تبنيه حتى الآن ٤٢ بلدا ، ومشروع القرار A/34/L.25 اشترك في
 تبنيه ٣٢ بلدا ، ومشروع القرار A/34/L.34 اشترك في تبنيه ٤٥ بلدا .
 ان مشروع القرار المعنون " الحالة في جنوب افريقيا " الوارد في الوثيقة A/34/L.21 ،
 هو ما جرت العادة على تسميته بمشروع القرار الجامع بشأن الفصل العنصرى . فهو يركز جوهر تقرير
 لجنة مناهضة الفصل العنصرى . كما أنه يؤكد الى حد بعيد موقف اللجنة الخاصة ، ويركز على
 أهمية المقويات والتأييد لحركات التحرير . وفي الواقع ، فان مشروعات القرارات المتعلقة بحل
 ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا والواردة في الوثيقة A/34/L.24 ، ومشروعات القرارات المتعلقة
 بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا الواردة في الوثيقة A/34/L.25 ، تنبع من بعض الفقرات في مشروع
 هذا القرار الجامع .
 وأود أن أذكر بأن هذه الجمعية العامة ، بعد مذابح شاريفيل في ١٩٦٠ ، قد اعتمدت
 في ١٩٦٢ قرارا يدعو الى فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فان الفقرات
 المتعلقة بالعقوبات في مشروع هذا القرار ليست بجديدة .

والآن ، فاني أود أن استرعي الانتباه الى فقرات معينة أخرى من مشروع القرار ، والتي تعلق عليها اللجنة أهمية خاصة . وأولى هذه الفقرات هي الفقرة ١٥ من المنطوق ، والتي تطلب من الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن تضرب المثل المنشود للحكومات الأخرى المترددة ، وكذلك المنظمات الدولية لكي تحذو حذوها .

وأرغب كذلك في أن استرعي الانتباه الى الفقرة ١٧ من المنطوق ، والتي تتضمن نداءً الى الشباب في جنوب افريقيا لكي يمتنعوا عن الانخراط في القوات المسلحة لجنوب افريقيا . وهذا عنصر جديد فيما يتصل بهذا القرار ، ولكن من الواضح أنه حيث أن هذه القوات المسلحة هي جزء من الجهاز الذي يهدف الى الدفاع عن النظام غير الانساني للفصل العنصري واستمراره وقمع النضال المشروع للشعب المقهور ، فهو يناشد شباب جنوب افريقيا ألا ينخرطوا في الجيش ، وبدافع من تجنب الشباب تبعات الحرب ، والعمل من أجل السلم .

أنتقل الآن الى مشروع القرار الخاص بحظر السلاح الى جنوب افريقيا الوارد في الوثيقة A/34/L.24 . ولعلكم تذكرون أن مجلس الأمن وافق على قراره رقم ٤٢١ بشأن حظر السلاح ضد جنوب افريقيا في ١٩٧٧ . ورغم أن الموافقة على القرار نفسه كانت خطوة في الاتجاه السليم ، فقد ووجهت مشكلات عديدة فيما يتعلق بتفسير هذا القرار . وفي رأي اللجنة ، أن الروح التي تكمن خلف هذا القرار كانت هي السعي الى التنفيذ الكامل لحظر السلاح . ولقد اكتشفت هذه الثغرات في التقرير نفسه مما يبعث على الشعور بالأسى . ومما يثير مزيداً من الأسى ، ذلك البنين القانوني المقيد الذي فرض على هذا القرار من جانب مجلس الأمن . وفي رأي اللجنة ، أن الموافقة على مشروع القرار الحالي سوف تساعد على ابراز انتهاكات الحظر ، وتذكر الدول الأعضاء بالتزاماتها بمقتضى قرار مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا والوارد في الوثيقة A/34/L.25 ، فان التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا تتطلب أن يحظى موضوع التعاون النووى بأقصى أولوية في الأمم المتحدة . وباختصار ، فان جميع مشروعات هذه القرارات تسمى الى تقوية قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ الصادر في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، في ضوء التطورات الأخيرة التي حدثت في إطار طموحات جنوب افريقيا النووية مع كل ما ينطوى عليه ذلك من آفاق مظلمة للبشرية جمعاء .

أنتقل الآن الى مشروع القرار المتعلق ببرنامج العمل للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/34/L.34 . وكما هو معلوم جيدا ، فلقد كان من حظ نيجيريا وشرفها أن تقوم برقاسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى خلال السنوات العديدة الماضية . ومن دواعي فخر وارتياح وسرور وفد نيجيريا أن يستمع الى المديح الذى أزعج الى عمل اللجنة والى رئيسها لتوجيهه الملهم للعمل . وحيث أن الفصل العنصرى يستشرى ويزداد عنادا ، فمن المعقول أن نتوقع لعمل اللجنة أن يزداد أيضا ، ويتوقف ذلك على توفير الموارد الكافية للجنة حتى تقوم بالمهام الموكولة اليها . وليس ثمة داع للمقول بأن فعالية اللجنة تعتمد على التعاون والخدمات التى تقدمها الأمانة . ومن البديهي بطبيعة الحال أن عمل اللجنة سوف يصاب بالشلل اذا كانت الهيئة التى تقوم على خدمة اللجنة ولجانها الفرعية من ناحية ، وكذلك المركز المناهض للفصل العنصرى من ناحية أخرى لم يدعما بدرجة ملائمة ويحظيا بالتشجيع اللازم .

وأود أن اذكر في هذا الشأن ، بأن الفكرة التى انعكست في الفقرة ٥ من منطوق مشروع هذا القرار قد قدمت في العام الماضي ، ونظرا لعدد من الاعتبارات ، فلقد أرجى اجراء بشأنها . ولسنا في حاجة الى أن نبرز أن عدد المشروعات الخاصة والحملات وجهود التعبئة التى بدئت والتي تصورتها اللجنة ، ستكون في حاجة الى نوعية من الموظفين الذين يمكن الحصول عليهم الى حد معقول حتى تقوم بمهامها بنجاح . والهدف من القدر المطلوب في الفقرة (٥) من المنطوق هو تغطية نفقات المشروعات الخاصة التى اضطلعت بها اللجنة ، لزيادة التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى . وقبل أن أوصل الحديث أود أن أوضح أن المشتركين في تقديم مشروع هذا القرار قد خولوني بأن أجرى تعديلا شفويا على الفقرة (٥) من المنطوق . ولذلك ، فان الفقرة (١١) الجديدة من المنطوق تقرأ كما يلي :

" تقرر أن تكون أكثر تحديدا لقرارها ٣١٦ (١٩٧٦) الصادر في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، والذي يعلن أن شعب جنوب افريقيا وحركات تحريره هما مسؤولية خاصة تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، وذلك عن طريق تدبير الاعتمادات المالية اللازمة في ميزانية الأمم المتحدة بهدف الابقاء في نيويورك على مكاتب حركات التحرير الوطنىة المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمر الوطنى الافريقى في جنوب افريقيا

ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا لضمان التمثيل الصحيح لشعب جنوب افريقيا ،
عن طريق حركات تحريره .

وتتعلق هذه الفقرة ، كما أوضحت ، بمساعدة حركات التحرير الوطنية ، المعترف بها من قبل منظمة
الوحدة الافريقية ، وتشارك بصفة مراقبين في عمل اللجنة الخاصة وسائر أجهزة الأمم المتحدة . ويجب
ألا تعتبر الحاجة الملحة لتقديم المساعدة لها بحيث تتمكن من الابقاء على مكاتبها مئة أو منحة بل يجب
أن تعتبر وسيلة لزيادة فعاليتها .

وفي الفقرة ٦ ، فان اللجنة تطلب من جديد توسيع نطاق عضويتها حتى تواجه أعباءها
المتزايدة والمتشعبة . واللجنة مقتنعة بأن ادخال أعضاء جدد من دول المواجهة سيكون مفيداً
للفاية . ومن سوء الحظ ، أن اللجنة لم تتمكن من تحقيق الحد المطلوب من التوزيع الجغرافي
العادل ، وهو أمر جرى عليه العرف في الأمم المتحدة ، نظراً لتفويض دول أعضاء من إحدى المجموعات
الاقليمية ، وأعني بها مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى . ويحدوني الأمل في أنه عن طريق
اجراء المشاورات سوف تتمكنون ، سيدي الرئيس ، من اقتناع أعضاء في مجموعات أخرى بالانضمام إلى
زملائهم في اللجنة في النضال المشترك ضد ضرور الفصل العنصري ، والذي وصفته هذه الجمعية
الموقرة بأنه جريمة ضد الانسانية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل بيرو الى تقديم مشروع القرار الوارد فسي

الوثيقة (A/34/L.29) .

السيد بالما (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : من دواعي شرف وسرور وفد بلاندي ان أقدم

الى هذه الجمعية مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.29 والمعنون " تقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المقهور وحركة تحريره الوطني " .

ان مشروع القرار شارك في تقديمه ٩٤ بلدا وهو ما يتعلق ببحث الموقف الخالم لشعب جنوب

افريقيا الذي تعرض لنظام الفصل العنصرى الذى أدانه المجتمع الدولى .

وفي الدباجة فان مشروع القرار يؤكد من جديد مشروعية كفاح شعب جنوب افريقيا لممارسة

حقه في تقرير المصير والمساواة .

انه يسلم بضرورة زيادة المساعدة في عدة مجالات من قبل المجتمع الدولى لشعب جنوب افريقيا

واللاجئين الذين يهربون من جنوب افريقيا ولحركات التحرير الوطنى في كفاحها من أجل اقامة مجتمع غير عنصرى .

كذلك فان مشروع القرار يرى انه من واجب المجتمع الدولى ان يساعد الدول الافريقية ضحية

التهديدات واعمال العدوان بسبب مناصرتها لكفاح شعب جنوب افريقيا تطبيقا لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وفي المنطوق انه يناشد جميع الدول زيادة المساعدات التى تقدمها لحركة التحرير الوطنى

حتى يتمكن شعب جنوب افريقيا من أن يمارس حقه في تقرير المصير . ويشير الى الحاجة الى تقديم

المساعدات الى المشاريع التعليمية التى تضطلع بها حركات التحرير التى تعترف بها منظمة الوحدة

الافريقية مع التركيز على حاجات اللاجئين من النساء والاطفال . وأخيرا فان مشروع القرار يطلب

من اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى ان تقوم بتقديم مزيد من المساعدة الى شعب جنوب افريقيا

المقهور بالاضافة الى مساعدة مركز مناهضة الفصل العنصرى وحركة التحرير الوطنى .

ونود أن نضيف فقرة رابعة الى المنطوق ، وهي :

" وان تأخذ في الاعتبار المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة والمجتمع الدولى أمام

شعب جنوب افريقيا وحركات تحرير الوطنيه ، فانه ينبغي توفير الأموال اللازمة في ميزانية الأمم المتحدة للابقاء على المكاتب القائمة في نيويورك للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وهما الحركتان المعترف بهما من قبل منظمة الوحدوة الافريقية ” .

ونظرا الى الأهداف التي يهدف اليها مشروع القرار ، فان وفد بلادى مقتنع أن مشروع القرار سيحظى بالتأييد الساحق من جانب المجتمع الدولي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل السويد الى تقديم مشروع القرار الوارد في

الوثيقة (A/34/L.39) .

السيد ثونبرغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد

في الوثيقة A/34/L.19 والخاص بالاستثمارات في جنوب افريقيا وذلك نيابة عن المشاركين في تبنيه . وخلال الدورات الثلاث السابقة ، وافقت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على القرار 13/36 كـاف و 32/105 سين و 33/183 سين على التوالي وحثت فيها مجلس الأمن على بحث الخطوات الرامية الى تحقيق ايقاف المزيد من الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا . ان القرار الأخير يتضمن كذلك عنصرا خاص بوقف تقديم القروض المالية الى جنوب افريقيا . ونلاحظ بأسف أن مجلس الأمن ، في الوقت الذي يبحث فيه الموقف في جنوب افريقيا ، لم يتمكن حتى الآن من الوصول الى اتفاق حول الخطوات الرامية الى تحقيق وقف مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتقديم القروض المالية الى جنوب افريقيا .

وحيث أن الجمعية العامة اعتمدت قرارها في العام الماضي ، فان الدوافع لاتخاذ خطوات في هذا الاتجاه بقيت أكثر الحاحا . ان تناقص تدفق رأس المال المخصص للاستثمار ولأغراض أخرى من جنوب افريقيا يمكن أن يكون من قبيل الضغط على نظام جنوب افريقيا لتغيير سياساتها العنصرية والعدوانية . ومن بين أمور أخرى سيجعل من الصعب على هذا البلد أن يحقق أطماعه في بناء قواته العسكرية وقد راته النووية الباهظة التكلفة وزيادة احتياطيها من الطاقة بهدف مقاومة الضغط الداخلي والخارجي . ان المشاركين في تبني مشروع القرار يجدون من الملح دعم الجهود لوقف تدفق الموارد على جنوب افريقيا بفرض الاستثمارات .

ان بعض البلدان قد تجد ان مدى مشروع القرار محدود جدا . ولكن كما كان الحال في السنوات السابقة فان المشاركين في تبني المشروع قد صاغوا منطوق القرار بطريقة يجعل من الممكن لأكبر قدر من البلدان ان تصوت لصالحه . ان توسيع امكانية تأييد هذا النوع من الاجراءات سيكون اشارة واضحة لجنوب افريقيا ان المجتمع الدولي بصفة عامة يتفاعل بقوة ضد سياسات الفصل العنصرى ، التي تتبعها .

ان مشروع القرار الذى تقدمه الآن يجب أن ينظر اليه على انه عامل واحد في جهود دولية مشتركة واسعة النطاق لوضع نهاية لسياسات الفصل العنصرى ، وبهذه الروح نوصي الجمعية العامة بالموافقة عليه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن ان دولا أخرى قد انضمت الى تبني

مشروعات القرارات المعروضة أمامنا حول هذا البند ، وذلك على النحو التالي :

مشروع القرار (A/34/L.21) : تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ،

هايتي ، ايران ، الكويت ، منغوليا ، الصومال .

مشروع القرار (A/34/L.22) : بوتسوانا ، بوروندى ، غرينادا ، هايتي ، الهند ،

اندونيسيا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الكويت ، ليسوتو ، ماليزيا ، الفلبين ، رواندا ، الصومال ، سرى لانكا والامارات العربية المتحدة .

مشروع القرار (A/34/L.23) : بنغلاديش ، بوروندى ، الرأس الأخضر ، غرينادا ، هايتي ،

الهند ، اندونيسيا ، ايران ، جامايكا ، الكويت ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، الصومال ، ويوفوسلافيا .

مشروع القرار (A/34/L.24) : بنغلاديش ، بوروندى ، غرينادا ، هايتي ، الهند ، ايران ،

جامايكا ، الكويت ، قطر ، رواندا ، الصومال ، ويوفوسلافيا .

مشروع القرار (A/34/L.25) : تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ،

هايتي ، ايران ، الكويت ، قطر ، والصومال .

مشروع القرار (A/34/L.26) : بنغلاديش ، بوروندى ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية

الالمانية ، غرينادا ، هايتي ، الهند ، جامايكا ، الكويت ، ماليزيا ، منغوليا ، قطر ، رواندا ،

الصومال ، سرى لانكا ، ويوفوسلافيا .

مشروع القرار (A/34/I.27) : بنغلاديش ، بوتسوانا ، بروندي ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، هايتي ، المجر ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ساحل العاج ، جامايكا ، الكويت ، ليسوتو ، منغوليا ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، الصومال ، سرى لانكا ، ترينيداد وتوباغو ، الامارات العربية المتحدة ، ويوغوسلافيا .

- مشروع القرار A/34/L.28 : بوتسوانا ، بنغلاديش وبوروندي وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهايتي وهنغاريا والهند واندونيسيا وايران وجامايكا والكويت وماليزيا ومنغوليا والفلبين وقطر ورواندا والصومال وسرى لانكا وترينيداد وتوباغو والامارات العربية المتحدة ويوغوسلافيا .
- مشروع القرار A/34/L.29 : بنغلاديش وبوتسوانا وبوروندي وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وغرينادا ، وهايتي وهنغاريا والهند واندونيسيا وايران وساحل العجاج وجامايكا والكويت وليسوتو وماليزيا ومنغوليا وبيرو وقطر ورواندا والصومال وسرى لانكا وترينيداد وتوباغو والامارات العربية المتحدة ويوغوسلافيا .
- مشروع القرار A/34/L.30 : بنغلاديش وبوتسوانا وبوروندي وغرينادا وهايتي والهند وايران وساحل العجاج وجامايكا والكويت وماليزيا والفلبين ورواندا والصومال وسرى لانكا وترينيداد وتوباغو والامارات العربية المتحدة .
- مشروع القرار A/34/L.31 : بنغلاديش وبوتسوانا وبوروندي وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وغرينادا وهايتي وهنغاريا والهند واندونيسيا وايران وساحل العجاج وجامايكا والكويت وليسوتو والفلبين وقطر ورواندا والصومال وسرى لانكا وترينيداد وتوباغو والامارات العربية المتحدة ويوغوسلافيا .
- مشروع القرار A/34/L.32 : بوتسوانا وغرينادا وبوروندي وهايتي وهنغاريا والهند واندونيسيا وايران وساحل العجاج وجامايكا والكويت والفلبين ورواندا والصومال وسرى لانكا وترينيداد وتوباغو والامارات العربية المتحدة .
- مشروع القرار A/34/L.33 : بنغلاديش وبوروندي وغرينادا وهايتي والهند واندونيسيا وجامايكا وايران والكويت والفلبين وقطر ورواندا والصومال وسرى لانكا .
- مشروع القرار A/34/L.34 : بنغلاديش وبوروندي وغرينادا وهايتي والهند وايران وجامايكا والكويت وليسوتو والفلبين ورواندا والصومال وسرى لانكا وترينيداد وتوباغو .
- مشروع القرار A/34/L.35 : بنغلاديش وغرينادا وهايتي والهند واندونيسيا وايران وجامايكا والكويت وماليزيا وقطر ورواندا والصومال وسرى لانكا وترينيداد وتوباغو والامارات العربية المتحدة ويوغوسلافيا .

مشروع القرار A/34/L.36 : بنغلاديش وبوروندي وغرينادا وهايتي والهند واندونيسيا وايران وجامايكا والكويت ومنغوليا وقطر ورواندا والصومال وسري لانكا .

مشروع القرار A/34/L.37 : بنغلاديش وبوروندي والجمهورية الديمقراطية الألمانية واندونيسيا وايران والكويت وماليزيا ومنغوليا وقطر ورواندا والصومال والامارات العربية المتحدة .

مشروع القرار A/34/L.39 : غرينادا وغينيا وهايتي وايران وماليزيا ورواندا والامارات العربية المتحدة وزائير .

والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل هايتي الذي سوف يقوم بتقديم مشروع القرار A/34/L.27 .

السيد تشارلس (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : باسم المتبئين للمشروع ، فان وفد بلادى يشرفه أن يقدم للمجمعية العامة مشروع القرار A/34/L.27 بشأن البانتوستانات ، وهو مشروع القرار الذى تبنته اكثر من ٥٥ دولة .

ان من أكثر المظاهر كراهية والتي تثير الاستنكار للسياسة العنصرية التي يتبعها نظام جنوب افريقيا ، هو اقامة البانتوستانات التي تسمح - بحجة انها تحافظ على الخصائص المميزة للمجموعات العرقية المختلفة في جنوب افريقيا - لأربعة ملايين من البيض بالاحتفاظ بأكثر من ١٦ مليون أسود في جنوب افريقيا في ظروف تشبه العبودية .

وبينما الفصل العنصرى أولاً وقبل كل شيء ، هو نظام للسيطرة والاستغلال الاقتصادى ، فان اقامة البانتوستانات التي يمكن أن تعتبر بحق أكبر خديعة في تاريخ تصفية الاستعمار ، هي أمضى الأسلحة وأكثرها بأساً ، من تلك التي استخدمتها بريتوريا لدعم وادارة هذا النظام في السيطرة . وباقامة هذه البانتوستانات ، فان الأفارقة يجدون أنفسهم وقد طردوا من المناطق الحضرية التي لا يمكنهم التردد طيها دون وثائق ملائمة ، ويظلون في محتجزات قبلية كمصدر للميد العاملة الرخيصة التي تستغل دون ما شفقة لصالح العنصريين البيض والمصالح الاقتصادية الأجنبية .

وليس الوقت الآن هو وقت شرح الوضع الفظيع الذى يسود هذه البانتوستانات ، حيث يتعرض الرجل الأسود لجميع الآلام والمآسى . ومع ذلك يجب أن نعترف ان الحياة اليومية يخيم طيها الفقر وسوء التغذية والبطالة وعدم توفر المدارس والرعاية الطبية وباختصار عدم توفر الفرص التي لا غنى عنها لازدهار الانسان .

وفي المنطقة البيضاء التي تمثل ٨٥ في المائة من اقليم جنوب افريقيا ، فان الرجل الأسود في كل مرة يذهب اليها ليس له أى حق حتى الحقوق الأولية البسيطة . ومقابل عمله فانه لا يحصل الا على مرتب شحيح ، وليست لديه أية حماية اجتماعية .

ان البعد الحقيقي لجريمة اقامة البانتوستانات ، وهي جريمة لم يسبق لها مثيل ، لا يمكن قياسه الا في ضوء حقيقة أنها تجعل من الافريقي شخصا عديم الجنسية في بلده ، وهي تمثل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وللاعلان العالمي لحقوق الانسان وللمعايير التي تتبعها المجتمعات المتقدمة . ان اقامة البانتوستانات تهدد سلامة أراضي جنوب افريقيا ، وتهدد وحدة شعب جنوب افريقيا الضرورية للاستمرار في الكفاح والتحرر .

ان مشروع القرار A/34/L.27 الذى طرح عليكم ، يترجم اهتمامات الجمعية العامة أمام تدهور الموقف في المنطقة الجنوبية من القارة الافريقية بسبب تعنت النظام العنصرى بالاستمرار في سياسته الاجرامية لاقامة البانتوستانات بالاعلان عما يسمى باستقلال فاندا في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٦٩ .

وعندما أدنا في الفقرتين الأولى والثانية من المنطوق اقامة البانتوستانات ، وعندما أعلننا في الفقرة الرابعة تأييدنا الثابت لأية دولة قد تتعرض لتهديدات وضغوط من قبل النظام العنصرى في سعيه لتطبيق سياسة البانتوستانات التي تعتبر حجر الزاوية في قهر الأفاقة عن طريق الفصل العنصرى ، فان الجمعية العامة تعمل طبقا للمسؤوليات المعترف بها للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصفية التامة للفصل العنصرى .

أما بالنسبة للفقرتين الأخيرتين من المنطوق فتطلبان :

” . . . من جميع الحكومات مواصلة رفض الاعتراف بأى شكل من الأشكال بما يسمى

البانتوستانات المستقلة ” . (A/34/L.27, Para 5)

و :

” . . . أن تتخذ تدابير فعالة تحظر على جميع الخاضعين لولايتها القضائية

أفراد وشركات وغيرها من المؤسسات ، التعامل بأى شكل من الأشكال مع ما يسمى

البانتوستانات المستقلة ” . (المرجع السابق ، فقرة ٦)

ان هاتين الفقرتين تكرران التوصيات التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعزل التام

لنظام جنوب افريقيا من أجل اجباره على وضع حد لسياسته العنصرية وسياسة
الفصل العنصري .
انني وجميع مقدمي المشروع نأمل في أن يحظى مشروع هذا القرار بالتأييد الاجماعي
للأعضاء الذين سيثبتون بذلك تضامنهم مع قضية التحرر لشعب جنوب افريقيا المقهور ، والتزامهم
بهذه القضية .

السيد بجاوى (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : باسم المتبنين الاثنى عشر

والاربعة عشر لمشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/34/L.26 ، أتشرف بأن أقدم الى أعضاء الجمعية العامة مشروع القرار بالحظر النفطي ضد جنوب افريقيا .

واسمحوا لي أن اذكر هنا ، بهذه المناسبة ، بمدى ما تستحقه حركات التحرير في جنوب افريقيا من اعجاب بجهودها التي بذلتها تجاه المجتمع الدولي ، الأمر الذي سمح أولا بتطبيق تدابير حظر على الأسلحة الموجهة الى جنوب افريقيا ، ثم اعداد تدابير الزامية فيما يتعلق بتزويد قلعة العنصرية والفصل العنصرى بالنفط أو منتجاته .

ان مشروع القرار الذى طرح على الجمعية العامة اليوم واضح للغاية . وهو - من ناحية أخرى - سخي في البحث العالمى عن اباداة سياسة الفصل العنصرى التي تعتبر آفة بالنسبة للإنسانية . ولذلك ، فاني لن أعلق على كل فقرة من فقرات هذه الوثيقة الهامة .

واسمحوا لي مع ذلك ، أن اشير الى الفقرة الثانية من الديباجة والتي تتعلق بالمساهمة الكبرى للنظام الجديد في ايران الذى اتخذ قرارا تاريخيا بوقف توريد النفط الى جنوب افريقيا ووضع حد لجميع العلاقات مع جنوب افريقيا بصورة نهائية . ويقع هذا في اطار التدابير التي يوصي بها مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.26) ، الذى يرجو من مجلس الأمن النظر على وجه السرعة في فرض حظر الزامى بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على تزويد جنوب افريقيا بالنفط ومنتجات النفط .

ويناشد مقدمو المشروع جميع الدول الأعضاء ان يتخذوا عددا من التدابير التكميلية حتى يساهموا في جهود مجموع المجتمع الدولي من أجل التصفية التامة لنظام الفصل العنصرى ، الذى - ولن نبرز ذلك بصورة كافية اطلاقا - يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وعلاوة على ذلك نود ان نوضح ان مشروع القرار يقترح على الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين فريقا صغيرا من الخبراء لاعداد تقرير يتضمن مقترحات حول وسائل تنفيذ الحظر النفطي الفعال ضد جنوب افريقيا . وهذا المشروع يشجع في النهاية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على ان تستمر في مهمتها في اطار عملها الهام .

ان وفد الجزائر يطلب ، باسم مقدمي المشروع ، من أعضاء الجمعية العامة أن يوافقوا بالا جماع

على مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/34/L.26) . واذنا فعلنا ذلك ، فان الأمم المتحدة تكون قد ساهمت في التعبير عن تضامنها الكامل مع شعب جنوب افريقيا المضطهد وأدت الى سيادة العدل في قارة بأكملها ، تلك القارة المهتدة من العنصريين في الجنوب الافريقي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة لتقديم

مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/34/L.35) .

السيد تشالي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أقدم

مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.35) والمعنون " الفصل العنصري في الألعاب الرياضية " ، أود أن أبلغ الجمعية العامة - باعتباري رئيسا للجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية - بالتقدم الذي أحرزناه حتى الآن في صياغة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الرياضة .

ولعلكم تذكرون ان اللجنة المخصصة قد أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار رقم ٣٣ / ٦

المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٦ مع اعطائها تفويضا محدد ا لاعداد مشروع اعلان بشأن الفصل العنصري في الألعاب الرياضية والقيام بخطوات تحضيرية لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وفي عام ١٩٧٧ اعتمدت الجمعية العامة وأعلنت - بموجب القرار رقم ٣٢ / ١٠٥ ميم - الاعلان العالمي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وطلبت من اللجنة المخصصة أن تضع مشروع اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية .

وفي الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة قدمت اللجنة المخصصة تقرير متابعة وأرقت به

مشروع اتفاقية يتكون من ٩ فقرات في الديباجة و٢٣ مادة .

وفي ذلك الوقت بالذات قالت ان اللجنة المخصصة قد توصلت الى اتفاق حول كل فقرات

الديباجة وحول ١٨ مادة من المنطوق ، ولم يمكن الوصول الى اتفاق عام في الآراء حول المسواد

الخمس الأخرى . وحينذاك ، قررت الجمعية العامة في القرار رقم ٣٣ / ١٨٣ نون بتاريخ ٢٤ كانون

الثاني /يناير ١٩٧٩ أن تطلب من اللجنة المخصصة مواصلة عملها بغية استكمال صياغة مشروع الاتفاقية

الدولية لعرضه على الجمعية العامة في هذه الدورة . ووفقا لذلك - وكما يذكر الأعضاء - فقد تمت

الاستجابة الى هذا الطلب .

وكما أوضحت عند تقديم تقرير اللجنة المخصصة ، فان اللجنة المخصصة قد أحرزت تقدما كبيرا في الوصول الى اتفاق حول جميع فقرات الديباجة وحول كل مواد المنطوق فيما عدا مادة واحدة . وقد أمكن أيضا التوصل الى اتفاق حول مراجعة مشروع الاتفاقية الدولية الذي - في رأيي ورأي المشاركين في تبني المشروع - يوضح روح هذه القرارات . لذلك ، فانه من دواعي الشرف لي أن اقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/34/L.33 نيابة عن عدد كبير من المشاركين في تبني مشروع القرار .

ان مشروع القرار يتكون من ٤ فقرات في الديباجة و٤ فقرات في المنطوق . وتنص الفقرة الأولى من الديباجة على ان الجمعية العامة ، تشير الى قراراتها المتعلقة بالفصل العنصرى في الألعاب الرياضية وتؤكد ها من جديد ، وخاصة الاعلان الدولي لمنافسة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية . المرفق بالقرار رقم ٣٢ / ١٠٥٠ ميم بتاريخ ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .

والفقرة الثانية من الديباجة تحيط علما بتقارير اللجنة الخاصة لمنافسة الفصل العنصرى واللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمنافسة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية . وفي الفقرتين الأخريين تؤكد من جديد أهمية الوقف الكامل لجميع المبادلات الرياضية مع جنوب افريقيا ، وترفض كل المناورات التي يقوم بها النظام العنصرى في جنوب افريقيا لخداع الرأي العام العالمي بأن تجعله يصدق انه توجد ألعاب رياضية عادية في ذلك البلد .

(السيد تشالي ،
جمهورية تنزانيا المتحدة)

والفقرة الأولى من منطوق مشروع هذا القرار مبنية على توصية اللجنة المختصة وقد طالت فيها امتداد التفويض المعطى لها في ضوء التقدم الذى أحرزته ، حتى تستطيع أن تواصل عملها بفعالية تقديماً لمشروع اتفاقية للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

وترخص الفقرة الثانية من المنطوق للجنة المختصة أن تتشاور مع ممثلي المنظمات المعنية والخبراء بشأن الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية . وفي هذا المقام ، فإني أرى لزاماً عليّ أن أوضح كرئيس للجنة المختصة ، أنه أثناء عملنا هذا العام ، استفدنا الى حد كبير من المشاورات التي أجريناها مع هذه المنظمات ، وبصفة خاصة المجلس الأعلى للألعاب الرياضية في افريقيا واللجنة الثلاثية للجنة الأولمبية الدولية . ونحن نأمل في أن تسمح الجمعية العامة مرة أخرى باستمرار هذه المشاورات .

أما الفقرة الثالثة من المنطوق ، فهي مجرد تعبير عن التقدير والثناء على تلك الحكومات والهيئات الرياضية والرياضيين والمنظمات الأخرى والتي اتخذت اجراءً عن طريق التضحية بانها المبادلات في ميدان الألعاب الرياضية مع جنوب افريقيا .

وتدعو الفقرة الأخيرة من المنطوق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى أن تواصل أنشطتها في تعزيز تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالمبادلات في ميدان الألعاب الرياضية مع جنوب افريقيا .

ويأمل المشتركون في تبني مشروع هذا القرار أن يلقى التأييد الكامل من جانب الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو السيد ممثل ليبيريا لتقديم مشروع القرار

• A/34/L.23

السيد تيمان (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي من

خلالكم أن أستمخ الجمعية العامة عن ذرا لتقدم مشروع قرار آخر بشأن سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

ان وفد بلادى ومشاركين آخرين في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.23 والخاص بعقد مؤتمر ولى بشأن العقوبات ضد جنوب افريقيا ، يدركون انه نظراً لكثرة مشروعات القرارات هذا

العام بشأن الفصل المنصرى ، في وقت نجد فيه أن جهود كثيرة عبر سنوات عديدة لحل مشكلة الفصل المنصرى لم تحقق الا القليل جدا ، فان الصبر واهتمام كثير من الشعوب والبلدان فيما يتعلق باهتمام منظماتنا بمسألة الفصل المنصرى قد نفذ . وبطبيعة الحال ، لن تعترف وفود كثيرة بنفاز الصبر خشية أن تتهم بالليوننة مع الفصل المنصرى . ولكن مجرد اصدار قرارات ضد الفصل المنصرى لا يعني اتخاذ موقف متشدد ضد هذا النظام اللانسانى ، ولن تحل مشكلة الفصل المنصرى عن طريق تدفق القرارات . فالواقع ، أن هناك من يرغب منا في انهاء هذا النظام الشرير ، ويجب أن نكون حذرين ضد الاتجاهات بفض النظر عن مصدرها أو الدوافع الكامنة وراءها، تلك الاتجاهات التي قد لا تؤدي الى تحطيم الفصل المنصرى ، بل الى خلق مناخ تصبح بموجبه مجرد المعارضة الشفهية للفصل المنصرى أمرا منظما ومحميا من جانب مصالح معينة .

ان وفد بلادى والمتهين الآخرين لمشروع القرار A/34/L.23 ، بالاشتراك مع جميع أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، يسمون الى القضاء الكامل على الفصل المنصرى ، لا أقل ولا أكثر من ذلك . واننا نقدر التأييد الذى لا يقناه من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من عام الى عام للقرارات المناهضة للفصل المنصرى ، ولكننا نعتقد ان وقت القرارات وحدها قد انقضى . ونحن في حاجة الى اتخاذ عمل محدد ، ولهذا فقد قدمنا مشروع القرار الذى أقدمه الآن والذي يدعو الى عقد مؤتمر ولى يعنى بفرض عقوبات على النظام المنصرى في بريتوريا . لقد رأيت الجمعية العامة ، في دورتها المستأنفة في أول هذا العام ، اتخاذ اجراءات تنفيذية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق من جانب مجلس الأمن ضد جنوب افريقيا ، ولكن لم يحدث هذا . وعند ما اجتمع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في ليبريا في شهر تموز/يوليه ، وحينما اجتمع مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز في هافانا في ايلول/سبتمبر ، أيد كلاهما فرض عقوبات الزامية ضد جنوب افريقيا . وقد تجاوز هذا المؤتمران الهامان ذلك ووافقا على اقتراح اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصرى بتنظيم مؤتمر ولى لفرض عقوبات على جنوب افريقيا .

وعلى أساس هذه الخلفية من التأييد المطلق من الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فان المشتركين في تبني مشروع القرار A/34/L.23 واثقون من أن الجمعية العامة لن تصادف

صعوبة في أن تقرر أن تنظم بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية مؤتمراً دولياً يعنى بفرض عقوبات على جنوب أفريقيا في عام ١٩٨٠ . ويطلب المشروع من الجمعية العامة أن تأذن للجنة الخاصة لمناقضة الفصل العنصرى باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم المؤتمر والاجتماعات التحضيرية اللازمة له . وينتهي مشروع قرارنا بأن يرجو من :

" الأمين العام أن يوفر كل المساعدة اللازمة للجنة الخاصة لتنظيم المؤتمر وأن يعين أميناً عاماً له ؛

" ٤ - ويدعو جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى التعاون مع اللجنة الخاصة في تنفيذ هذا القرار " . (A/34/L.23)

ونحن واثقون من أن جميع الدول في هذه الجمعية وهي تسلم بأن النضال ضد الفصل العنصرى أكثر من مجرد تأييد لافريقيا أو للمصالح الافريقية ولكنه ينطوى في الدرجة الأولى على الدفاع عن المبادئ الأساسية لهذه المنظمة ، سوف تعطي لمشروع القرار الذى تقدمت به تأييد هذا الساحق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، أدعو السيد ممثل الهند ليقدّم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.28 .

السيد أحمد (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يعتبر انه شرف كبير له ان يقدم مشروع القرار A/34/L.28 بشأن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا الذى تبنته عدة دول من بين أعضاء الأمم المتحدة .

ومنذ أكثر من ثلاثة عقود ، فان جواهر لال نهرو قد أثار قضية العنصرية في جنوب افريقيا أمام الأمم المتحدة . وأثناء هذه السنوات فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، بمعاونة بعض الدول الصناعية المشتركة معه ، حاول أن يمد من هذه السياسة اللاانسانية للفصل العنصرى ، وان عصرا من الرعب والارهاب قد سلط على المواطنين في جنوب افريقيا الذين تعرضوا للتعذيب ، والقتل ، والابادة .

ان وفد بلادى قد تلقى توا أنباء صدمته ، بأن محاكمة قد عقدت في بيتر مارتزبرغ تناولت بالاتهام بالخيانة العظمى وباتهامات أخرى تقع تحت طائلة قانون الارهاب اثني عشر مناضلا من أعضاء المؤتمر الوطنى الافريقى في جنوب افريقيا وقد حكم عليهم بأحكام قاسية اليوم .

فالسيد جيمز نازى البالغ من العمر ٢٤ سنة حكم عليه بالاعدام ، وحكم على ١١ آخرين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة بالسجن . وفورد اصدار الحكم أنشد ال ١٢ رجلا أغاني الحرية ورفعوا شعارات تقرأ : " الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية " و " الفصل العنصرى خيانة " و " لن نركع أبدا " ، وعندئذ حكم القاضي عليهم بعقوبة اضافية قدرها اثني عشر شهرا .

ان هذه الأنباء الأخيرة تبرز أهمية العمل السريع من أجل انهاء القمع والافراج عن السجناء السياسيين .

ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد أبرزت دائما أن مثل هذه الأحكام ستكـون لها آثار خطيرة . ومع ذلك فان نظام الفصل العنصرى لم يأبه بكل النداءات العاجلة التي صدرت اليه من مجلس الأمن ومن عدد من رؤساء الدول وحكوماتها ، واعد سولومون مالنغو في نيسان /ابريل ١٩٧٩ .

ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تتخذ تدابير سريعة من أجل انقاذ حياة جيمس مانغ لأن الأمم المتحدة قد اعترفت بأن كفاح شعب جنوب افريقيا هو كفاح شرعي واسهام فعال من أجل تعزيز مقاصد وأهداف الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى يؤد أن يكرر تأييد الهند وتضامنها مع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا في كفاحها ضد هذا الاضطهاد والقمع .

ان مشروع القرار A/34/L.28 المطروح علينا اليوم ، يذكر بقرارات ماضية للأمم المتحدة متعلقة بالسجناء السياسيين في جنوب افريقيا ويلاحظ بقلق شديد القمع المستمر والمتصاعد في جنوب افريقيا بما في ذلك اعدام مناهضي الفصل العنصرى وتعذيبهم وقتلهم ، واجراء العديد من المحاكمات في ظل قوانين تعسفية تنس على امدار أحكام بالاعدام .

وان يسلم بالدور الكبير الذى يؤديه مناهضو الفصل العنصرى في جنوب افريقيا في خدمة مقاصد الأمم المتحدة ، فان الجمعية العامة تأخذ في اعتبارها أحكام البروتوكول الاضافى الأول لاتفاقيتي جنيف ١٩٤٩ التي تقر بأن حروب التحرير الوطنى ، كتلك الحروب التي تشنها الآن في الجنوب الافريقي حركات تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، انما تخضع لاتفاقيتي جنيف المشار اليهما .

وفي منطوق فقراته ، يعرب مشروع القرار عن التضامن مع حركة التحرير الوطنى في جنوب افريقيا ومع جميع الذين يكافحون من أجل القضاء على الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، ومرة أخرى يطالب بأن ينهى النظام العنصرى في جنوب افريقيا أعمال العنف والقمع ضد السود وغيرهم من مناهضي الفصل العنصرى وبأن يفرج عن جميع الأشخاص المعتقلين أو المسجونين أو الخاضعين للقيود أو الاتهام بمقتضى قوانين تعسفية .

ان مشروع القرار يدين النظام العنصرى لجنوب افريقيا لاعدامه سولومون مالنزو ويعلم أن المناضلين من أجل الحرية الذين يقعون في الأسر أثناء الكفاح من أجل التحرر يجب أن يتمتعوا بمركز أسرى الحرب وأن يعاملوا على هذا الأساس وفقا لاتفاقيات جنيف . ويحث أيضا الأمين العام والدول الاعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة لانقاذ حياة جميع الأشخاص المهمددين بالاعدام في المحاكمات التي يجريها النظام العنصرى غير الشرعي بتهمة الخيانة العظمى ومقتضى قانون الارهاب البغيض .

ان وفد بلاوى مدرك أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واعية بالخطر الكبير الذى يتعرض له السكان السود في هذا البلد التعس والذى يهدد أيضا السلم والأمن الدوليين . وان وفد بلاوى يأمل في أن الجمعية العامة ستقر هذا المشروع باتفاق الرأى ، كما فعلت في الأعوام الماضية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل غانا ليقدّم مشروع القرار A/34/L.33

السيد نيامكاي (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : انني مقدر للفرصة التي سنحت لي

لتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.33 المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في العمل الدولى لمناهضة الفصل العنصرى ، باسم الدول المشاركة في تقديم هذا المشروع . في الفقرة ٣٢٩ من تقريرها المقدم الى الجمعية ، استرعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الانتباه الى الدور الهام الذى تقوم به الحركات المناهضة للفصل العنصرى وحركات التضامن والعديد من النقابات والهيئات الدينية ومنظمات الطلاب والشباب بالتعاون مع اللجنة الخاصة في دعم جهود الأمم المتحدة من أجل ازالة الفصل العنصرى ، وقد أشادت بصفة خاصة الى الدور القيم للجنة الفرعية للمنظمات غير الحكومية بشأن العنصرية ، والفصل العنصرى والتفرقة العنصرية وتصفية الاستعمار ، والى الحملة العالمية ضد التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا ، والى صندوق المعونة والدفاع الدولى لافريقيا الجنوبية ، والى الصندوق الدولى للتبادل الجامعي ، والى الحركة الدولية للشباب والطلاب من أجل الأمم المتحدة ، والى منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية ومجلس الكنائس العالمي ومجلس السلام العالمي ومنظمة اتحاد النقابات الافريقية .

ان الاعلان الخاص بدور الشركات عبر الوطنية الذى أقرته الندوة التي نظمتها الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصرى بالتعاون مع اللجنة الخاصة والتي عقدت في لندن في بدايات هذا الشهر ، مطروح على الجمعية في الوثيقة A/34/655 .

ان دور المنظمات غير الحكومية في جهودها المشتركة لايجاب الطرق والوسائل لدعم العمل الدولي المشترك من أجل ازالة سياسات الفصل العنصرى الاجرامية ، لا يمكن أن نزيد من تأكيد أهمية . لقد كانت هذه المنظمات دعامة أساسية للجنة الخاصة وحركات التحرير . ان رئيس اللجنة الفرعية للمنظمات غير الحكومية بشأن العنصرية والتفرقة العنصرية والفصل العنصرى و تصفية الاستعمار ، موجود في نيويورك للتشاور مع اللجنة الخاصة بشأن برامجها وأنشطتها وخاصة بشأن اقتراحاتها الرامية الى عقد مؤتمر دولي للمنظمات غير الحكومية من أجل توقيع عقوبات ضد جنوب افريقيا فسي المدة من ٣٠ حزيران /يونيه الى ٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ . ان هذا المؤتمر المشار اليه سيكون تمهيدا مفيدا للاسهام في المؤتمر الدولي الذى سيعقد بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية وخطوة تمهيدية للمقترحات الواردة في مشروع القرار A/34/L.23 الذى قدمه للتو ممثل ليبيريا .

ان مشروع القرار بشأن دور المنظمات غير الحكومية في العمل الدولي ضد الفصل العنصري يعترف بالدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تكوين رأى عام عالمي حول العمل الدولي من أجل ازالة الفصل العنصري نهائيا .

ان الفقرة الثانية من الديباجة تشيد بأنشطة الحركة المناهضة للفصل العنصري وحركات التضامن وأنشطة سائر المنظمات غير الحكومية تأييدا لقرارات الأمم المتحدة وتعاوننا مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري بالأمانة العامة . والفقرة الأخيرة من الديباجة ترى أن التعبئة الدولية لمناهضة الفصل العنصري تتطلب عملا متضافرا من جانب الحركات المناهضة للفصل العنصري ، وحركات التضامن ، والنقابات العمالية ، والهيئات الدينية ، ومنظمات الطلاب والشباب وسائر المنظمات غير الحكومية .

ان القسم الخاص بمنطوق القرار يشتمل على ثلاث فقرات . ان الجمعية العامة في الفقرة الأولى منه :

” ترحو من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري بالأمانة العامة ، وسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية ، وكذلك الوكالات المتخصصة أن تواصل تعاونها مع جميع المنظمات غير الحكومية الناشطة في معارضة الفصل العنصري ، وأن تعمل على زيادة تنمية ذلك التعاون ” . (A/34/L.33, Para 1)

والفقرة ٢ من المنطوق

” تدعو جميع الحكومات الى اتخاذ الخطوات المناسبة لتشجيع هذه المنظمات غير الحكومية ومساعدتها ” . (المرجع السابق فقرة ٢) .

وفي الفقرة ٣ والأخيرة من المنطوق فان الجمعية

” ترحو من الأمين العام أن يضمن بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، قيام أوثق اتصال بين جميع مكاتب الأمم المتحدة وهذه المنظمات غير الحكومية ” . (المرجع السابق فقرة ٣) .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.33 يشيد بدور المنظمات غير الحكومية في العمل الدولي من أجل ازالة السياسة الاجرامية للفصل العنصري ، ويطلب التعاون بينها وبين الحكومات والأمم المتحدة والعمل على تكثيف الأنشطة من أجل انها سياسة الفصل العنصري . هذا المشروع ينتظر مقدموه أن يعتمد بالاجماع من هذه الجمعية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن مندوب السودان لتقديم مشروع القرار

الوارد في الوثيقة A/34/L.37 .

السيد عثمان (السودان) : يتشرف وفد بلادى نيابة عن الدول المتبنية بتقدريـم

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.37 والخاص بالتعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل .
لقد أثبت تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة سياسة الفصل العنصرى ازدياد أوجه التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية بشكل خاص . وقد سمعنا جميعا أنباء التفجيرات النووية التي قامت بها جنوب افريقيا مؤخرا ، والدور الذى لعبته المساعدات الفنية الاسرائيلية في هذا الشأن .

ان مشروع القرار قيد البحث يحتوى على ثلاث فقرات عاملة . تدين الأولى منها تعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا ، وتطالب الثانية حكومة اسرائيل بوقف ذلك التعاون .
لقد أجازت هذه الجمعية الموقرة من قبل مثل هذا القرار بأفلبية ساحقة . واننا متأكدون من أن مشروع القرار هذا سوف ينال تأييد هذه الجمعية لسبب بسيط هو أن التعاون بين الدولتين مازال في اطراف مستمر رغم قرارات الجمعية السابقة في هذا الشأن .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : حتى نتيح الفرصة للوفود لدراسة مشاريع القرارات

وعقد مشاورات ، وحتى تتاح الفرصة للجنة الاستشارية بشأن المسائل الادارية والمالية وللجنة الخامسة لبحثها بموجب المادة ١٥٣ من لائحة الاجراءات ، فانه سيجرى التصويت على مشاريع هذه القرارات يوم الجمعة ، ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر .

ونظرا للصعوبات التي صادفتنا اليوم في انهاء التصويت بسرعة ، وتأخر وفود عديدة عن عملية التصويت ، فانني أطلب من جميع الوفود أن تعرف الطريقة التي اعتمزم بها ادارة أعمال الجلسات العامة ، وهذا مهم بصفة خاصة لأنه خلال المدة المتبقية من الدورة سوف نتلقى عددا كبيرا من تقارير اللجان التي ستحتاج الى عدد كبير من التصويتات .

أود أن أقول مرة أخرى أنني أعتمزم بدء الاجتماعات العامة في موعدها . ثانيا ، انني أعتمزم الشروع في التصويت كلما طلب ذلك ، وأكرر ، بمجرد توفر النصاب القانوني .

وبالنسبة لأولئك الذين يصلون متأخرين أو يرفبون في تغيير أية أصوات سجلت بطريقة خاطئة ،
هناك نظام قائم يمكن بموجبه للممثلين أن يتقدموا الى مائدة التصويت في القاعة على يسارى ويمالوا
استمارة معينة خاصة بهذا الغرض .
واني أناشد جميع الوفود أن تتعاون معي في تعجيل عمل الجلسات العامة ، لأنه ، كما
أوضحت من قبل ، لدينا عدد كبير من البنود هذا العام يحتاج الى البحث في الجلسات العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥